الارض، أو قال ان السلطة تصادر من العرب كما تصادر من السكان اليهود، وذلك حسب متطلبات التطوير. فمثلاً، برهنّا في دراستنا المنشورة العام ١٩٨٣[٢٥] على ان من أهداف توطين البدو ـ حسب التخطيطات الاسرائيلية ـ هو الاستيلاء على الارض العربية، وتحويلها الى استعمالات الاستيطان اليهودي، حيث تتداخل، هنا، أهداف الايديولوجيا الصهيونية، المتمثلة في وضع جميع أراضي فلسطين تحت تصرّف اليهود، ردّ علينا الجغرافيان سوفير وبارغال بقولهما: «لقد فشل فلاح في ان يذكر انه توجد في اسرائيل سياسة واحدة تجاه الاراضي الخاصة، سواء أكانت بملكية العرب أو اليهود. وحسب هذه السياسة، فانه بالامكان مصادرة الارض للاحتياجات العامة، والتطويرية، مقابل أرض بديلة، أو تعويضات». وأضافا أيضاً، «ان مثل هذه السياسات متبعة في الدول المتطورة»[٢٦]. أمّا وظيفة البحث الجغرافي للقضايا العربية، على الصعيد المحلي، فهو أبرز، بشكل مباشر، نمط الانتشار العربي في البلاد من وجهة نظره الخاصة، وأبرز التغييرات المكانية، وذلك من منطلق محاولة الضبط واعطاء المصادقة الاكاديمية للمخططات المستقبلية، أو الدفاع عمّا أحرز حتى الآن.

ولو فحصنا، مثلاً، كتابات الجغرافيين الاسرائيليين كارمون واليشع افرات[٢٧]، وتعريفهما لنمط الانتشار السكاني العربي في اسرائيل في مراكز تجمّعهم الثلاثة، وهي الجليل، والمثلث، والنقب، فاننا نرى، بوضوح، كيف ان الرؤيا الاسرائيلية السلبية تجاه العرب تجعل من نمط انتشارهم نقمة عليهم. فمثلاً، كون تجمّع السكان العرب في الجليل المركزي بشكل قرى متقاربة بينها وكونهم يشكّلون أكثرية سكانية، فان هذا ـ حسب تقويم الجغرافي الاسرائيلي ـ يسيء للدولة؛ ولذا، تعطى «شرعية» لمزيد من الاستيطان وعزل التقارب أو التحام البناء الاسكاني العربي. هذا وكون القرى العربية في منطقة المثلث تنتشر بخط طولي على مقربة من حدود «الخط الاخضر»، فان الامر، أيضاً، في غير مصلحة الدولة لاحتمال التحام العرب مع بعضهم البعض في طرفي الحدود. وهنا، أيضاً، تُعطى «مصداقية» أكاديمية لممارسات السلطة من «نقل» (ترانسفير)، وغلق مناطق، ومصادرة أرض عربية بجانب الحدود، للأغراض العسكرية، أو الاستيطانية. أمّا انتشار عربان النقب في مناطق واسعة، بعد نزوح غالبيتهم بعد نكبة العام ١٩٤٨، فانه، أيضاً، حسب مفهوم السلطة والجغرافيا الاسرائيلية، خطر ومضرّ في مصلحة الأمن. ولذا، فقد رأت السلطة في تجميعهم في منطقة مغلقة أمراً لا بدّ منه.

اجمالاً، يمكننا القول ان توجّه الجغرافي الاسرائيلي العام هو اعطاء «شرعية» للوضع القائم، وبدون البحث في المسببات لهذا الوضع. ومن هذه النقطة، فهو بدأ بوصف النمط الجغرافي العربي الذي تبلور، ومدى علاقته بمصلحة الكيان اليهودي في البلاد.

يمكننا ان نلخّص ما درس حول المواضيع العربية المنفردة بقولنا ان غالبية الدراسات كانت حول جغرافيا القرية العربية[٢٨]؛ وان هنالك القليل من الدراسات حول سكان المدن والمدن المختلطة، حيث اتبعت الجغرافيا الاسرائيلية الاتجاه المورفولوجي، وفسّر الجغرافيون الاسرائيليون النمط والشكل الهندسي للبناء المكوّن للقرية؛ وكذلك اتبع الاتجاه الوظائفي، حيث ان محور البحث تمثّل بالتنظيم الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذين الاتجاهين تمركز محور التحليل حول ابراز العوامل الداخلية الخاصة بالمجتمع، كعوامل معوّقة للتغيير والتقدّم، مقابل ابراز العوامل الخارجية الخاصة بسياسة السلطة، كعوامل مشجّعة ومنشّطة للتغيير.

الخلاصة

جاءت دراستنا هذه ليس لغرض كشف، وتأكيد، الجغرافيا العربية لفلسطين، بل لكشف حقيقة